

ملخص تنفيذي

منذ تولي جلالة الملك عبد الله سلطاته الدستورية، اتخذ الأردن خطوات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير الاقتصاد الموجه إلى الخارج، والقائم على السوق، والمنافس عالمياً. ولا سيما في قطاع الأعمال المصرفية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمستحضرات الصيدلانية، والسياحة، والخدمات، والتي شهدت جميعها إصلاحات هامة في السنوات الأخيرة. إن قوانين الاستثمار الأجنبي والمحلي تمنح حوافز محددة للصناعة والزراعة والسياحة والمستشفيات، والنقل، والطاقة، وتوزيع المياه. يتميز الأردن وبشكل فريد من نوعه بتوازنه الجيوسياسي لاستضافة الاستثمار الكبرى التي تركز على إعادة اعمار العراق والأسواق الإقليمية الأخرى.

لقد تحسن الاقتصاد الأردني في عام 2013، على الرغم من التحديات الجارية محلياً وفي المنطقة. واصلت الحكومة تدابير الإصلاح الاقتصادي كجزء من ترتيباتها التأهيلية لصندوق النقد الدولي، وتلقت 665.000.000 دولار للمدفوعات. وقد تضاعفت تقريباً الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي، بفضل تحويل قروض والمنح الأجنبية، حيث ارتفعت من 6.6 مليار دولار في نهاية عام 2012 إلى 12.1 مليار دولار في نهاية عام 2013. وشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 2.7٪، وهو أعلى قليلاً من معدل النمو 2.5٪ عام 2012. سيظل الوضع الاقتصادي للأردن متقللاً من جراء فقدان الغاز الطبيعي المصري، مما أدى إلى استيراد وقود أكثر تكلفة. ومع ذلك، كانت الحكومة قادرة على سد الفجوة في تمويلها على المدى القريب مع تحقيق وفورات من تدابير الإصلاح والقروض والمساعدات الخارجية.

رغم التغييرات الوزارية المتعددة، ظل رئيس الوزراء في منصبه منذ خريف عام 2012، مما يساعد على توجيه البلاد من خلال جهود الإصلاح الاقتصادي الصعبة. ومع ذلك، لا تزال العديد من الإصلاحات التشريعية مؤجلة. لم يكن الأردن محصناً من الأحداث المأساوية التي تجري في المنطقة العربية، وشهد عام 2013 نطاقاً ضئيلاً من المظاهرات ولكنها كانت متواصلة. كانت هذه المظاهرات تدار بشكل جيد من قبل قوات الأمن الأردني، وبقي البلد مستقر سياسياً. على الرغم من الصعوبات خلال السنوات الثلاث الماضية والتحديات المقبلة لعام 2014، إلا أن توقعات الاستثمار العام في الأردن لا تزال مواتية وهي مريحة في العديد من القطاعات.

1. الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والقيود المفروضة عليها

الأردن مفتوح إلى حد كبير أمام الاستثمار الأجنبي. فقد انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في نيسان 2000. بالإضافة إلى ذلك، فقد دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة (FTA) بين الولايات المتحدة والأردن حيز التنفيذ في كانون الأول 2001 ودخلت حيز التنفيذ الكامل في كانون الثاني 2010. وأبرمت الولايات المتحدة مع الأردن معاهدة الاستثمار الثنائية في عام 2003.

في عام 2012، وافقت الولايات المتحدة والأردن على إعلانات المبادئ للاستثمار الدولي وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخطة عمل الشراكة الثنائية للتجارة والاستثمار، وكل منها مصمم لزيادة الشفافية والانفتاح، والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص. كما بدأ الطرفان أيضاً مناقشات بشأن اتفاقية إدارة الجمارك وتسهيل التجارة. وخضعت الحكومة الأردنية لمراجعة سياسة الاستثمار من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في تشرين الثاني 2013 ووقعت على إعلان منظمة التعاون والتنمية حول الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات.

يتم فحص الاستثمارات المحلية والأجنبية من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار (JIB). وهناك مشروع قانون لتشجيع الاستثمار حاليا بانتظار المراجعة البرلمانية. يقترح مشروع القانون توحيد ثلاثة كيانات قائمة وهي - المجلس الاردني للاستثمار واثنين من الكيانات التي تشرف على مناطق الاستثمار، وهي هيئة المناطق التنموية الأردنية ومؤسسة المناطق الحرة - في كيان جديد يسمى "لجنة الاستثمار العليا". يقترح مشروع القانون أيضا تقديم إعلان واضح لحقوق المستثمرين والإطار القانوني لل"محطة واحدة" الموجود في مؤسسة تشجيع الاستثمار .

فيما يتعلق بالملكية والمشاركة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، ليس هناك تمييز منهجي أو قانوني ضد المشاركة الأجنبية سوى القيود المبينة أدناه. في الواقع، إن العديد من الشركات الأردنية تسعى بنشاط للتعامل مع الشركاء الأجانب كوسيلة لزيادة القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق الدولية الأخرى. وقد أدت الجهود الحكومية إلى تحويل مناخ الاستثمار الرسمي في الأردن مرحبا به. ومع ذلك، فقد أشار بعض المستثمرين الأمريكيين البارزين إلى "التكاليف الخفية" بسبب الروتين البيروقراطي واللوائح المبهمة، والاختصاصات المتضاربة.

إن قوانين الاستثمار الحالية في الأردن تعامل المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، مع الاستثناءات التالية:

- تقتصر ملكية المطبوعات الدورية على المواطنين الأردنيين أو الكيانات المملوكة بالكامل من قبل الاردنيين.
- يحظر على الأجانب من الامتلاك الكلي أو الجزئي لوكالات التحقيق والأمن، والنادي الرياضية (باستثناء الأندية الصحية)، وعمليات مقالع الحجر لأغراض البناء، وخدمات التخليص الجمركي، وخدمات النقل البري. إلا أن مجلس الوزراء، مع ذلك، قد يوافق على ملكية الأجانب للمشاريع في هذه القطاعات بناء على توصية من لجنة تشجيع الاستثمار، والتي تتألف من كبار المسؤولين من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة ضريبة الدخل، ومصلحة الجمارك والقطاع الخاص، ومؤسسة تشجيع الاستثمار. ومن أجل التأهل للإعفاء، يجب أن يرى رئيس الوزراء في تلك المشاريع قيمة عالية للاقتصاد الوطني ويجب أن توظف عددا كبيرا من الأردنيين.
- يقتصر المستثمرون على ملكية 50 في المئة في عدد من الأعمال والخدمات، بما في ذلك شركات الطباعة/ النشر وخدمات صيانة وإصلاح الطائرات أو السفن البحرية. إن أحدث الإدراجات حتى تاريخه للقيود على الاستثمارات، متاحة في اتفاقية التجارة الحرة الملحق 3-1 ويمكن الاطلاع عليها أيضا على الموقع الإلكتروني <http://www.ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/jordan-fta/final-text>.

على مدى العقد الماضي، شاركت الحكومة الأردنية في برنامج خصخصة واسع النطاق. وشهد قطاع الطاقة في الأردن خصخصة شركتي توزيع - شركة توزيع الكهرباء (إدكو) وشركة كهرباء محافظة اربد (IDECO)، وشركة واحدة لتوليد الكهرباء، شركة توليد الكهرباء المركزية. تم بناء محطة طاقة شرق عمان والتي تملكها وتشغلها شركة أيه.إي.أس الأردن ش.م.ع، وهي ائتلاف بين أيه.إي.أس وأسيس (شركة تابعة لشركة أيه.إي.أس ومقرها الولايات المتحدة) وشركة ميتسوي اليابانية. تعمل شركة. أيه.إي.أس الأردن ش.م.ع على تشغيل المحطة على

أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO) لمدة 25 عاما. وقد تم تمويل المشروع المحطة وقدره 300.000.000 دولار بالاشتراك شركة مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي الأمريكية (OPIC)، وبنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، ومؤسسة سوميتومو المصرفية (SMBC)، مع ضمان المخاطر من البنك الدولي لإنشاء والتعمير (IBRD). شرعت أيه.إي.أس الأردن ش.م.ع على خطة التوسع لتوسيع استثماراتها الحالية في الأردن من خلال بناء محطة إضافية لتوليد الطاقة بقدر 250 ميغا وات قرب منشأتها الحالية. ومن المقرر توصيل المشروع في تموز 2014 بتكلفة تقديرية 350 مليون دولار بتمويل من المساهمين (80 مليون دولار)، و OPIC (170 مليون دولار)، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) (100 مليون دولار).

وأُنجزت الحكومة الأردنية عملية الخصخصة لمدة عشرة أعوام للخطوط الجوية الملكية الأردنية في عام 2008. ومع الانتهاء من الاكتتاب العام الأولي على الملكية الأردنية، نشأ نتيجة لذلك دور هيئة تنظيم الطيران المدني الأردني مع فصل أكبر بين تنظيم وإدارة الطيران. تمت خصخصة إدارة مطار عمان الملكة علياء الدولي بالكامل خلال نفس الفترة. كما أن عملية البناء والتشغيل والنقل (BOT) لتوسيع المطار والتي يديرها القطاع الخاص قيد التنفيذ، حيث أُنجزت المرحلة الأولى في آذار 2013 ويتوقع الانتهاء من المرحلة الثانية بحلول عام 2017. ويؤمل في المرحلة التالية من المشروع أن تنمو القدرة من المستوى الحالي البالغ حوالي تسعة ملايين مسافر لكل سنة -زيادة عن مستويات ما قبل المشروع قدرها 3.5 مليون- إلى 12 مليون سنويا. إن الأصول الحكومية القليلة المتبقية والتي لم تجرى عليها الخصخصة، بما في ذلك الأردن للصوامع والتموين، لا تثير إلا القليل من الاهتمام للقطاع الخاص. ومن المتوقع أن تكون غالبية المشاريع المستقبلية في الأردن عبارة عن شركات بين القطاعين العام والخاص (PPP) بدلا من صفقات خصخصة بحتة.

سيتم حل الهيئة التنفيذية للتخصيص فور إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام المقترح. فمشروع القانون هو حاليا بين يدي ديوان التشريع والرأي، وهو المرحلة الأولى من العملية التشريعية في الأردن. ولدى اللجنة حاليا عدد من المشاريع الهامة للنظر فيها، بما في ذلك إنشاء مشروع النفايات الطبية والصناعية. ويدعو الأردن أيضا المستثمرين إلى تنفيذ نظام نقل الركاب والبضائع بالسكك الحديدية، ونظام البريد، وتوسيع وتحديث مصفاة البترول الوحيدة في البلاد ومحطة تحلية المياه على نطاق، وغيرها من المشاريع. وفي عام 2012، أقر الأردن قانون الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة لتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي. وهناك مشروع قانون للطاقة والمعادن قيد الاستعراض البرلماني حاليا. وبعد القانون الجديد بفتح قطاع النفط والغاز للمستثمرين المحليين والأجانب، وبإنشاء هيئة جديدة للطاقة والمعادن مرتبطة بوزارة الطاقة والثروة المعدنية. ستتولى اللجنة الجديدة الوظيفة التنظيمية الراهنة للجنة تنظيم الطاقة الذرية الأردنية وهيئة الموارد الوطنية.

إن الدستور الأردني يعتبر القضاء واحدا من ثلاثة فروع منفصلة ومستقلة للحكومة. والقوانين التجارية الأردنية لا تميز بين المستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين. ولا يوجد للقوانين الأمريكية والأوامر القضائية أي سلطة قانونية في الأردن. إلا أن الأحكام التي تصدرها المحاكم الأمريكية أو لجان التحكيم الدولية الأخرى، مع ذلك، يمكن تأييدها من خلال عرضها بنجاح أمام المحاكم الأردنية لإنفاذ نص الحكم. يشكو المدعون من تراكمات وتأخيرات لاحقة في الإجراءات القانونية. والحال هو نفسه فيما يتعلق بالقوانين والقرارات الأردنية في الولايات المتحدة. إن

القوانين واللوائح التالية هي التي تنظم الاستثمارات في الأردن في الوقت الراهن: قانون الشركات، وقانون تشجيع الاستثمار وقانون الاستثمار واللائحة التنظيمية لعام 2000، والتي تنظم استثمارات غير الأردنيين.

يحتل الأردن المرتبة 119 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 الصادر عن البنك الدولي، وبقي هذا المركز دون تغيير منذ عام 2013. يحتل الأردن المرتبة 11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تراجع مرتبة واحدة عن عام 2013، ويأتي خلف الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر وتونس والمغرب ومالطا والكويت، ولبنان. ومنذ عام 2010، تحسن الأردن في العديد من المجالات الرئيسية لممارسة الأعمال التجارية:

- تم تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للبدء بالنشاط التجاري من 1410 دولار إلى 1.41 دولار.
- يوجد لدى الأردن الآن خدمة الاستقبال الواحدة لتسجيل الشركات.
- تم تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال تنفيذ نظام التفتيش لتقييم المخاطر للتجار المعتمدين مسبقاً، مما خفض عدد الحاويات التي تخضع للتفتيش المادي إلى 30٪.

إن تنفيذ برنامج جديد يسمح بتقديم الإقرارات الجمركية على الانترنت وإدخال المساحات الضوئية للأشعة السينية لأنظمة إدارة المخاطر وتقليل زمن التخليص إلى يومين للمصدرين وللمستوردين إلى ثلاثة أيام.

التدبير	السنة	الرتبة
مؤشر الشفافية الدولية للفساد	2013	177/66
تراث الحرية الاقتصادية	2013	177/33
تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال	2013	189/119

2. سياسات التحويل والنقل

إن قانون النقد الأجنبي المتحرر الأردن يبيح للأجانب في الخارج تحويل كل العوائد والأرباح والعائدات الناشئة عن تصفية المشاريع الاستثمارية. ويسمح للعمال غير الأردنيين تحويل رواتبهم وتعويضاتهم إلى الخارج.

والدينار الأردني قابل للتحويل بالكامل لجميع المعاملات التجارية والرأسمالية. منذ عام 1995، صار الدينار مرتبطاً بالدولار الأمريكي ويسعر صرف حوالي 1.41 دولار إلى الدينار الواحد.

يشرف البنك المركزي الأردني على تراخيص شركات صرافة العملات. وهذه الكيانات معفاة من دفع عمولات على معاملات الصرف، وبالتالي تتمتع بميزة تنافسية على البنوك.

وتشمل أنظمة الصرف الأجنبي الأخرى:

- يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية. وتعفى هذه الحسابات من جميع الرسوم المتعلقة برسوم العمولة المتعلقة بالنقل المفروضة من قبل البنك المركزي الأردني.

- يسمح للبنوك بشراء كميات غير محدودة من العملة الأجنبية من عملائها مقابل الدينار على أساس الآجل. ويسمح للمصارف ببيع العملات الأجنبية مقابل الدينار على أساس الآجل لغرض تغطية قيمة الواردات.
- لا توجد قيود على كمية العملة الأجنبية التي يجوز للمقيمين حفظها في حسابات مصرفية، وليس هناك سقف على المبالغ التي يسمح للمقيمين نقلها في الخارج. ولا يشترط على البنوك الحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة لتحويل الأموال، بما في ذلك التحويلات ذات الصلة بالاستثمار. ومع ذلك، فقد وضعت مؤخرا تدابير أكثر صرامة لمراقبة الحوالات وفقا لجهود الاردن في ردع التدفقات النقدية غير المشروعة.

3. نزع الملكية والتعويض

ينص القانون الأردني على حظر نزع الملكية ما لم يعتبر ذلك للمصلحة العامة. في حالات نزع الملكية، ينص القانون أيضا على توفير التعويض العادل للمستثمر بعملة قابلة للتحويل.

4. تسوية المنازعات

بموجب القانون الأردني، يمكن للمستثمرين الأجانب طلب التحكيم لدى طرف ثالث أو تسوية للمنازعات معترف بها دوليا. تعترف الحكومة الأردنية بالقرارات الصادرة عن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، والأردن دولة عضو فيها. تم عرض عدد قليل من الدعاوى أمام محاكم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وغالبا ما تكون بين المستثمرين الأجانب والحكومة الأردنية. كما أن الأردن عضو في اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية. في الحالات التي تكون فيها الحكومة (أو أجهزتها) طرفا في نزاع ما، فإن الأردن عموما يفضل التسوية في المحاكم المحلية في حال عدم التوصل إلى تسوية خارج المحكمة. يلتزم الأردن بآليات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، كما أن آليات تسوية المنازعات في إطار اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن تتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية. وتضع المادة التاسعة من معاهدة الاستثمار الثنائية بين الولايات المتحدة والأردن (BIT) إجراءات لتسوية النزاعات بين الأردنيين والأمريكيين.

وينظم القانون التجاري، جنبا إلى جنب مع القانون المدني، وقانون الشركات مسائل الإفلاس والإعسار. لقد صدر قانون مؤقت للإفلاس في عام 2002 وبقي ساري المفعول. وهناك مشروع جديد لقانون الإعسار والإفلاس بانتظار نظره في البرلمان.

5. متطلبات وحوافز الأداء

تخلو قوانين الاستثمار والقوانين التجارية في الأردن من أي تدابير استثمارية مقيدة للتجارة وكانت عموما ممتثلة لتدابير منظمة التجارة العالمية الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS). وتتخذ حوافز الاستثمار شكل الإعفاءات من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية التي تمنح للمستثمرين الأردنيين والأجانب. وهناك مشروع قانون جديد للاستثمار مطروح للبحث أمام البرلمان.

تتقسّم البلاد إلى ثلاث مناطق تنموية: وهي المناطق أ، ب، ج. وتحظى الاستثمارات في المنطقة ج، وهي أقل المناطق نمواً في الأردن، بأعلى مستوى من الحوافز في حين أن الاستثمارات في المنطقة أ تتلقى أدنى مستوى. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الزراعية والبحرية والنقل والسكك الحديدية تحت المنطقة ج، بغض النظر عن الموقع. أما المراكز الفندقية والمشاريع المتعلقة بالسياحة على طول ساحل البحر الميت والمجمعات الترفيهية ومراكز المؤتمرات والمعارض فتدرج تحت المنطقة أ. ويتم تصنيف المناطق الصناعية المؤهلة وفقاً لموقعها الجغرافي ما لم تمنح إعفاء. لا يطبق نظام تصنيف المناطق الثلاث على المحميات الطبيعية ومناطق الحماية البيئية.

بموجب قوانين الاستثمار الحالية، مثل قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 (1995) وتعديلاته اللاحقة، وقانون الاستثمار المؤقت رقم 68 (2003)، فإن لجنة تشجيع الاستثمار، والتي تتبع إلى مجلس تشجيع الاستثمار، يجوز لها تقديم الحوافز التالية:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وضرائب الخدمات الاجتماعية للمشاريع وعلى السلع الرأسمالية للمشروع إذا تم تسليمها في غضون ثلاث سنوات، من موافقة لجنة تشجيع الاستثمار.
- الإعفاء من الرسوم والضرائب على قطع الغيار المستوردة المتعلقة بمشاريع محددة، شريطة أن لا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الأصول الثابتة التي تتطلب قطع غيار.
- الإعفاءات من الرسوم والضرائب على الزيادة في قيمة السلع الرأسمالية المستوردة للمشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع رسوم الشحن أو التغيرات في سعر الصرف.
- إعفاء لمدة سنتين على ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية للمشاريع الصناعية.
- الإعفاءات مدى الحياة على الضرائب العقارية للمشاريع الصناعية.
- الإعفاءات من الرسوم والضرائب للآلات والمعدات المستخدمة لتوسيع وتحديث مشروع ما شريطة أن يؤدي إلى ما لا يقل عن 25 في المئة زيادة في الطاقة الإنتاجية.
- الإعفاءات من الرسوم والضرائب لأثاث الفنادق والمستشفيات إذا كانت هناك حاجة إلى اللوازم من أجل التحديث والتجديد.
- الإعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية على الرواتب والعلاوات المستحقة للموظفين غير الأردنيين.
- الإعفاءات من الرسوم والضرائب المفروضة على السلع المستوردة و/أو المصدرة من المناطق الحرة، باستثناء السلع المفرج عنها إلى السوق المحلية.

كما أن حرية تحويل رأس المال المستثمر في المناطق الحرة، بما في ذلك الأرباح، مسموحة. ويتم توفير حوافز إضافية للمشاريع في إطار مؤسسة المدن الصناعية، وهيئة المناطق التنموية ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة:

- مؤسسة تشجيع الاستثمار (<http://www.jordaninvestment.com>)
- هيئة المناطق التنموية (<http://www.dfzc.jo>)

- المؤسسة الأردنية الصناعية (<http://www.jiec.com>)
- منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (<http://www.aqabazone.com>)

ويتم منح المصدرين الحوافز التالية:

- إن صافي الأرباح الناتجة من معظم عائدات التصدير معفاة تماما من الضريبة على الدخل. وتشمل الإعفاءات صادرات الأسمدة والفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى صادرات تحكها بروتوكولات تجارية محددة وخطط سداد للديون الخارجية. بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية، هذه الإعفاءات صالحة حتى نهاية عام 2015.
- حوالي 95٪ من المدخلات الخارجية المستخدمة في إنتاج الصادرات معفاة من الرسوم الجمركية وجميع رسوم الاستيراد الإضافية على أساس المتدرك.

6. الحق في الملكية الخاصة والمنشآت

تسمح قوانين الاستثمار والملكية للكيانات المحلية والأجنبية لإقامة وامتلاك الشركات الخاصة ومزاولة أنشطة مدرة للدخل. ويجوز للشركات الأجنبية فتح المكاتب الإقليمية والفرعية. ويجوز للمكاتب الفرعية القيام بأنشطة الأعمال كاملة، في حين أن المكاتب الإقليمية قد تكون بمثابة نقطة اتصال بين المكاتب الرئيسية والعملاء الأردنيين أو الإقليميين. وتدير وزارة الصناعة والتجارة سياسة الحكومة حول إقامة المكاتب الإقليمية والفروع.

لا يجوز لأي شركة أجنبية استيراد البضائع دون تعيين وكيل مسجل في الأردن، وقد يكون الوكيل مكتب فرع أو شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أجنبية. يجب أن يكون اتصال الوكيل مع الشركة الأجنبية مباشراً، من دون وكيل أو وسيط فرعي. إن قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين يحكم العقد المبرم بين الشركات الأجنبية والوكلاء التجاريين. وتتنافس الكيانات الأجنبية الخاصة، سواء المرخصة بموجب الملكية الأجنبية الوحيدة أو كمشروع مشترك، على قدم المساواة مع الشركات المحلية.

يسمح للرعايا الأجانب والشركات الأجنبية بامتلاك أو تأجير العقارات في الأردن لأغراض الاستثمار ويسمح بإقامة واحدة للاستعمال الشخصي، بشرط أن تسمح بلادهم بالمعاملة بالمثل فيما يتعلق بحقوق الملكية للأردنيين. واعتماداً على حجم وموقع العقار، فإن دائرة الأراضي والمساحة، أو وزارة المالية أو مجلس الوزراء هي السلطات التي توافق ملكية الأجانب للأراضي والعقارات، والتي يجب تطويرها خلال خمس سنوات من تاريخ الموافقة.

7. حماية حقوق الملكية

يتم تثبيت الحصص على الممتلكات (المنقولة والعقارية) وإنفاذها، وتسجيلها من خلال العمليات والسجلات القانونية الموثوقة. ويسهل النظام القانوني ويحمي حيابة حقوق الملكية والتصرف فيها. لقد مر الأردن العديد من القوانين امتتالا للالتزامات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية (IPR). وهناك حالياً قوانين تتفق مع "الجوانب ذات الصلة بالتجارة حول حقوق الملكية الفكرية" (TRIPS) تعمل على حماية الأسرار التجارية تنوعات المعدات، وتصاميم رقاقت أشباه الموصلات. كما أن دائرة المكتبة الوطنية في وزارة الثقافة هي

الجهة المسؤولة عن تسجيل حقوق المؤلف ويتم تسجيل براءات الاختراع لدى مسجل براءات الاختراع والعلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة. والأردن من الدول الموقعة على معاهدة التعاون بشأن البراءات وبروتوكول مدريد، وتبعاً لذلك، فقد عدلت قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية في عام 2007 لتمكين التصديق على الاتفاقات. والأردن من الدول الموقعة على معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول كل من حقوق المؤلف وحول العروض والفونوغراف، وقد دأبت على وضع قوانين لحقوق التأليف والنشر، ومعايير العلامات التجارية، والأنظمة الجمركية المحدثة لتلبية المعايير الدولية. والشركات الأردنية قادرة على البحث عن مشاريع مشتركة واتفاقات الترخيص مع شركاء متعددي الجنسيات.

لقد تحسن سجل الأردن حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في السنوات الأخيرة، ولكن لا تزال الحاجة إلى آليات تنفيذ وإجراءات قانونية أكثر فعالية. ونتيجة لذلك، فقد بقي سجل الحكومة بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية مختلطاً. فلا يزال جزء كبير من ملفات الفيديو والبرامج التي تباع في السوق تتكون من البضائع المقرصنة. فيما يتعلق بإجراءات الإنفاذ ضد قرصنة البرامج السمعية/البصرية والبرمجيات، فهي تنمو باطراد وتتحسن في القدرة على الاستهداف، مما أدى إلى عقوبة السجن الأولى في عام 2007 لقرصنة البرمجيات في الأردن. وعلى مدى العقد الماضي، أُحيلت 4818 مخالفة لقانون حقوق النشر الحالي في الأردن إلى القضاء، بما في ذلك 462 دعوى في عام 2013. بالإضافة إلى ذلك، تمت إحالة 28 دعوى انتهاك للعلامات التجارية إلى المحاكم خلال العام الماضي.

للحصول على معلومات إضافية حول التزامات المعاهدة ونقاط الاتصال في مكاتب الملكية الفكرية المحلية، يرجى الاطلاع على موجزات المنظمة العالمية للملكية الفكرية للبلاد في <http://www.wipo.int/directory/en>.

نقطة اتصال السفارة: روبرت ميلر MillerRP2@state.gov

قائمة المحامين المحليين:

8. شفافية النظام التنظيمي

تتخذ الحكومة تدريجياً السياسات الرامية إلى تحسين المنافسة وتعزيز الشفافية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تغيير النظام القائم الذي تأثر في الماضي بالانتماءات العائلية والعلاقات التجارية. وعلى الرغم من أن مؤسسة تشجيع الاستثمار (JIB) قد عملت على تبسيط العملية والروتين والإجراءات غير الشفافة، لا سيما على مستوى الحكومة المحلية، لا تزال هناك مشاكل حالية للمستثمرين الأجانب والمحليين. إن مشروع قانون المنافسة (على غرار قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة) لتحديث قانون المنافسة لعام 2004 هو حالياً قيد المراجعة البرلمانية. ويهدف القانون الجديد إلى تعزيز البيئة الاقتصادية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز لتحسين القدرة التنافسية في السوق، وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الممارسات المقيدة والممانعة للمنافسة، وإعطاء المستهلكين حق الحصول على منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية. وتجري مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة أبحاث السوق، وتتنظر في الشكاوى، وتبلغ عن المخالفين إلى النظام القضائي. إن الحكومة مستمرة في استراتيجيتها لتعزيز الحكومة الإلكترونية وتعد بجعل الخدمات والأنظمة

وإجراءات الشراء الخاصة بها على نحو أكثر سهولة وشفافية. لقد كان التنفيذ حتى الآن بطيئاً، ولكن برامج تسجيل الشركات وتقديم الشكاوى، واستعراض سجلات الضرائب، والتشريعات القائمة والمعلقة، والمخالفات المرورية على الانترنت متاحة حالياً.

9. كفاءة أسواق رأس المال والمحفظة الاستثمارية

إن مؤسسات سوق رأس المال الرئيسية الثلاثة هي المنظم، وهي هيئة الأوراق المالية (JSC). والتبادل، وهي بورصة عمان (ASE). والحافظ لجميع عقود المعاملات، والتصفيات، والتسويات، ومركز إيداع الأوراق المالية (SDC). لقد جاء قانون عام 2002 للأوراق المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. في عام 2011، قامت بورصة عمان بتحديث بنيتها التحتية التقنية، وتعزيز نشر المعلومات. وقد أطلقت خدمة التداول عبر الإنترنت في عام 2010، موفرة الفرصة للمستثمرين للدخول في تداول الأوراق المالية بغض النظر عن الموقع الجغرافي. يسمح للمستثمرين بفتح حسابات الهامش والانخراط في البيع على المكشوف. وتحتفظ البنوك التجارية بالأوراق المالية لعملائها على شكل حساب فرعي.

على الرغم من الإصلاحات الأخيرة والتقدم التكنولوجي، إلا أن بورصة عمان تعاني من مشاكل سيولة متقطعة وانخفاض نشاط التداول. وتبقى البورصة عرضة لتحركات المضاربة. هذا وقد نمت القيمة السوقية لبورصة عمان وتقلصت بسرعة وبشكل متكرر منذ 2003. وزاد مؤشر أسعار بورصة عمان بنسبة 5.5%، من 1958 نقطة في 2012 إلى 2066 في نهاية 2013. وتزايد حجم التداول بنسبة 9% إلى 2.6 مليار سهم من 2.4 مليار سهم في 2012. وانخفض عدد الشركات المدرجة إلى 240 شركة في نهاية عام 2013 مقارنة بـ 243 في نهاية 2012. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان 25.7 مليار دولار بما يعادل 83% من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات الرئيسية لسوق البورصة

2011	2012	2013	
27.9	27.0	25.7	رسملة السوق (مليار دولار)
102.7	93.5	83	رسملة السوق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
1995	1958	2066	المؤشر (نقطة)
4.1	2.4	2.7	عدد الأسهم المتداولة (مليار)
65	62	63	عدد شركات الوساطة
247	243	240	عدد الشركات في بورصة عمان
			النسبة المئوية للأسهم المحمولة
53	48.3	50.1	الأردنيون
47	51.7	49.9	غير الأردنيين

المصدر: سوق عمان المالي

يجري البنك المركزي الأردني مزادات السندات الحكومية العادية بتواريخ الاستحقاق مختلفة نيابة عن وزارة المالية. وعادة ما تجري مزادات الخزينة على أساس شهري أو كل أسبوعين، اعتماداً على موعد الاستحقاق. تصدر الحكومة سندات التنمية حسب الاقتضاء. تم إصدار سندات خزينة تتجاوز 6 مليارات دولار وأذون الخزينة بما يزيد عن 720 مليون دولار في السوق المحلية في عام 2013.

ويسمح للمستثمرين الأجانب المشاركة في المزادات وشراء الأوراق المالية الحكومية من خلال البنوك. وأصدر الأردن سنداته الأولى والوحيدة على الأسواق العالمية في عام 2010 مع طرح الاكتتاب الكامل على 750 مليون دولار في سندات مدتها خمس سنوات. تم بيع السندات إلى ما يقرب من 220 من المستثمرين الدوليين وحملت سعر فائدة سنوي ثابت قدره 3.875 في المئة، وتدفع كل ستة أشهر.

في آب 2012، وافق صندوق النقد الدولي (IMF) على ترتيبات احتياطية (SBA) قدرها 2.1 مليار دولار لمساعدة الأردن في مواجهة التحديات المالية والخارجية وتعزيز النمو. تم نقل شرائح قدرها 385 مليون دولار و280 مليون دولار من صندوق النقد الدولي للحكومة الأردنية في نيسان وتشرين الأول عام 2013، على التوالي، ليصل إجمالي المبالغ المصروفة منذ آب 2012 إلى أكثر من مليار دولار. وكجزء من هذا الجهد، خفضت السلطات المزيد من الدعم في عام 2013 عن طريق زيادة أسعار الكهرباء في شهر آب وكانون الثاني 2014. وتعتزم الحكومة الأردنية الاستمرار في هذه السياسة على أسعار الكهرباء والماء.

في تشرين الأول عام 2013، أصدر الأردن سندات يورو مقومة بالدولار بقيمة 1.25 مليار دولار في السوق الدولية، وهي مضمونة من قبل حكومة الولايات المتحدة وبأسعار بسعر قسيمة 2.053 في المئة. وقد تضاعف الاكتتاب على إصدار بواقع 180 في المئة. ويخطط الأردن لإصدار سندات دولية يورو أخرى مقومة بالدولار بقيمة 1 مليار دولار في عام 2014، مرة أخرى مضمونة من قبل حكومة الولايات المتحدة. في عام 2012، أقر البرلمان الأردني أيضا الإطار القانوني لإصدار الصكوك، أو السندات الإسلامية، على الرغم من عدم إصدار أي من تلك السندات حتى الآن.

لا يزال سوق سندات الشركات متخلف ويطغى عليه الإقراض المباشر التقليدي، ويرجع ذلك أساسا إلى غياب الآليات المناسبة لخلق ديون الشركات. ومع ذلك، هناك عدد قليل من البنوك، تقوم بإدخال منتجات جديدة وتسهل إصدار سندات الشركات. لقد ضمنت الحكومة الأردنية 1.4 مليار دولار من سندات الشركات والسندات في عام 2013 لتمويل الأنشطة المتصلة بشركة الكهرباء الوطنية والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

بسبب اللوائح الصارمة على الإقراض، وخاصة الإقراض العقاري، ومحدودية الاندماج مع الأسواق المالية العالمية، كانت البنوك الأردنية متأهبة بشكل معقول للصدمات الدولية. ولا تزال مؤشرات القطاع المصرفي قوية. إذ تستمر البنوك في كونها كيانات مربحة وذات رؤوس أموال كبيرة، ولا تزال الودائع هي قاعدة التمويل الرئيسية. ولا تزال نسب السيولة والمخصصات عالية. لقد ارتفعت نسب القروض المتعثرة بشكل متواضع خلال السنوات القليلة الماضية. أصدر البنك المركزي الأردني في ديسمبر 2010 توجيهاته للبنوك الأردنية للحفاظ على حد أدنى قدره 100 مليون دينار في رأس المال وقام برفع متطلبات البنوك الأجنبية إلى 50 مليون دينار. لا يميز الأردن بين بنوك الاستثمار والبنوك التجارية. ويوجد في الأردن ما مجموعه 26 مصرف، بما في ذلك البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وفروع المصارف الأجنبية.

تقدم البنوك في الأردن القروض والكمبيالات المخصصة، وتسهيلات السحب على المكشوف. ويسمح البنك المركزي للبنوك بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملة الأجنبية ولكن فقط لأغراض التصدير. في مثل

هذه الحالات، يشترط في سداد الديون أن تكون بنفس العملة الأجنبية. وهناك عدد من البنوك لديها صناديق للاستثمار في الخارج لتجنب الضرائب الأردنية.

إن قانون البنوك يحمي مصالح المودعين، ويقال مخاطر السوق المال، ويحمي من تركيز الإقراض، ويتضمن مواد حول الممارسات المصرفية الإلكترونية وغسل الأموال. وقد صدر قانون معلومات الائتمان كقانون مؤقت في عام 2010 لتمهيد الطريق في نهاية المطاف لإنشاء مكتب الائتمان ليكون تحت إشراف البنك المركزي الأردني.

أسس البنك المركزي الأردني شركة مستقلة للتأمين على الودائع (DIC) في عام 2000 والتي قامت تقليدياً بتأمين ودايع تصل إلى 10 آلاف دينار (14 ألف دولار). وتؤمن شركة التأمين على الودائع حالياً على ودايع تصل إلى 50 ألف دينار (حوالي 71 ألف دولار)، ومن المتوقع أن تحافظ على الضمان حتى نهاية عام 2014 على الأقل. وتعمل شركة التأمين على الودائع أيضاً بصفة المصفي للبنوك وفقاً لتوجيهات البنك المركزي الأردني. كما أنشأ البنك المركزي الأردني مكتب الائتمان للشيكات المرتجعة في عام 2001 والذي يتطلب من البنوك الإبلاغ عن أسماء أصحاب الحسابات ذات الشيكات المرتجعة. وعلى ضوء الإبلاغ عن أي شيك مرتجع، يقوم البنك المركزي الأردني بتعميم أسماء أصحاب الحسابات لجميع البنوك مع توصيات بإجراء تقييم دقيق لحصول أصحاب الحسابات على الخدمات المصرفية.

في عام 2010، عدل الأردن قانون مكافحة غسل الأموال القائم ليتوافق مع معايير قوة مهمة الإجراءات المالية للشرق الأوسط/شمال أفريقيا (MENAFATF). ومن بين أمور أخرى، وسعت تعديلات عام 2010 مجموعة من الجرائم المسندة لتشمل بعض الجرائم التي قد تندرج بخلاف ذلك إلى جنح، سواء ارتكبت تلك الجرائم في الأردن أو في الخارج. كما أتاحت التعديلات إطار قانوني لمعالجة تمويل الإرهاب. على هذا النحو، تم تغيير اسم القانون إلى قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT)، وتم إعادة تسمية وحدة الاستخبارات المالية القائمة إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعمل البنك المركزي الأردني وكذلك الجهات الأخرى المنظمة للقطاع المالي بتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب إلى حد أبعد من خلال إصدار التعاميم والأنظمة الأخرى تحت سلطتهم.

في القضية التي دافع صيتها في تشرين الثاني 2012، أدين محمد الذهبي، وهو رئيس سابق لدائرة المخابرات العامة الأردنية من 2005 إلى 2008، باختلاس الأموال العامة وغسيل الأموال، واستغلال الوظيفة العامة. وقد حكمت عليه المحكمة بعقوبة السجن لمدة أقصاها 13 عاماً. كما غرمته المحكمة ما يقرب من 30 مليون دولار، وأمرته بإعادة 34 مليون دولار من الأموال المختلسة. وقد استأنف محامو الذهبي الإدانة أمام محكمة الاستئناف.

وفي قضية الفساد رفيعة المستوى في حزيران 2013، حكمت محكمة الجنايات الأردنية غيابياً على وليد الكردي، الرئيس التنفيذي السابق لشركة مناجم الفوسفات الأردنية وهو زوج عمه الملك، بالسجن لمدة 37 عاماً وغرامة تصل إلى أكثر من 400 مليون دولار بعد إدانته بالتريح بصورة غير قانونية من منصبه. كما أدين الكردي أيضاً بثلاث تهم الاحتيال تتعلق بالشحن. كما قامت هيئة مكافحة الفساد الأردنية بالحجز على ممتلكات

الكردي في كانون الأول 2012. وقالت المحكمة أن الكردي، الذي يعتقد أنه يعيش في المملكة المتحدة، سيتم حق إعادة المحاكمة إذا عاد إلى الأردن.

هناك عدد من شركات المحاسبة والمراجعة المعترف بها دولياً في الأردن. والأنظمة الحكومية الخاصة بالمحاسبة والمراجعة تتفق مع المعايير الدولية والمعايير المعترف بها دولياً.

10. المنافسة من الشركات المملوكة للدولة (SOEs)

يوجد عدد من الشركات المملوكة للدولة في الأردن، مثل الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية (NEPCO)، والشركة الوطنية للأمن الغذائي، وشركة اليرموك للمياه. هذه الشركات تمارس صلاحيات حكومية منتدبة وتعمل في حقول التي ليست مفتوحة للاستثمار بعد، مثل إدارة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. وتدعم الحكومة هذه الشركات حسب الضرورة. كمثل على ذلك، أصدرت الحكومة سندات شركات مضمونة لشركة الكهرباء الوطنية منذ عام 2011 لضمان استمرار امدادات الطاقة للبلاد.

تتنافس الشركات المملوكة للدولة تحت شروط متساوية إلى حد كبير مع مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، والائتمان، والعمليات التجارية الأخرى. لا تقدم القوانين معاملة تفضيلية للشركات المملوكة للدولة وهي عرضة للمساءلة من مجالس إدارتها، وعادة ما يتأسسها وزير القطاع المعني وديوان المحاسبة.

11. المسؤولية الاجتماعية للشركات

هناك وعي عام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بين كل من المنتجين والمستهلكين في الأردن، وهناك العديد من الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات النامية تضع طوعاً وتعمد برامج للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

12. العنف السياسي

لا يزال خطر الإرهاب مرتفعاً في الأردن. فالجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، فضلاً عن عناصر محلية أقل تطوراً، تمتلك القدرة على تخطيط وتنفيذ هجمات في الأردن، وقد نفذت عدداً من الأعمال الوحشية على مدى السنوات العشر الماضية. ومع ذلك، فقد أظهرت قوات الأمن الأردنية مستويات عالية من الاحترافية في الحفاظ على الأمن العام، واحتواء العديد من المظاهرات، ومنع الهجمات الإرهابية. لم يكن الأردن بمنأى عن الاضطرابات الناتجة عن تظاهرات الربيع العربي الواسعة في المنطقة، ولا يزال هناك احتمال للعنف ذي الدوافع السياسية. يجب على الزوار استشارة الإعلانات العامة لوزارة الخارجية الحالية وذلك على www.travel.state.gov قبل السفر إلى الأردن.

13. الفساد

يعرف القانون الأردني الفساد بأنه أي فعل يخالف الواجبات الرسمية، وجميع الأعمال المتعلقة بالمحسوبية والمحاباة التي قد تحرم الآخرين من حقوقهم المشروعة، والجرائم الاقتصادية، وسوء استخدام السلطة. إن استغلال الأسرة، والأعمال التجارية والاتصالات الشخصية الأخرى لتعزيز المصالح التجارية الشخصية ظاهرة متوطنة ويعتبرها العديد من الأردنيين على أنها مجرد جزء من الثقافة وجزء من ممارسة الأعمال التجارية. في عام 2006، وافق البرلمان على قانون الذمة المالية الذي يفرض رسمياً على الذين يشغلون مناصب عامة ومسؤولين حكوميين محددتين الإعلان عن أصولهم. كما سن البرلمان قانون لمكافحة الفساد في عام 2006 والذي أنشأ لجنة للتحقيق في مزاعم الفساد. وأحالت اللجنة مؤخراً عدداً من قضايا الفساد البارزة إلى القضاء للتحقيق فيها. ووفقاً لمؤشر تصورات الفساد عام 2013 والتابع إلى منظمة الشفافية الدولية، احتلت الأردن المركز 66 من بين 177 دولة.

14. اتفاقيات الاستثمار الثنائية

سن الكونغرس الأميركي مبادرة المنطقة الصناعية المؤهلة (QIZ) في عام 1996 لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. حيث يمكن استيراد البضائع المنتجة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن والبالغ عددها 13 إلى الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من التعرفة والحصص بموجب الاتفاقية إذا كان 35 في المئة من محتوى المنتج يأتي من المناطق الصناعية المؤهلة، وإسرائيل، والضفة الغربية/غزة. من نسبة الـ35 في المئة تلك، يجب إضافة حد أدنى 11.7 في المئة من قيمتها في المناطق الصناعية المؤهلة، وثمانية في المئة في إسرائيل، و 15.3 في المئة في المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية، إسرائيل، أو الضفة الغربية/غزة. اجتذبت المناطق الصناعية المؤهلة أكثر من 1 مليار دولار لاستثمارات رأس المال، وولدت حوالي 9.2 مليار دولار من الصادرات إلى الولايات المتحدة بين عامي 2006 و 2013، وهي توظف حالياً ما يقرب من 47 ألف عامل؛ ريعهم تقريبا من الأردنيين. ولا تزال الملابس هي الجزء الأكبر من صادرات المناطق الصناعية المؤهلة.

إن اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2001 ودخل حيز التنفيذ الكامل في كانون الثاني 2010، لا تلغي أو تبطل مبادرة المناطق الصناعية المؤهلة. ومع ذلك، فإن الصادرات في ظل متطلبات المناطق الصناعية المؤهلة تقلصت بشكل ملحوظ عندما استفاد المصدرون من الصلاحيات الأوسع لاتفاقية التجارة الحرة. إن قواعد التجارة الحرة حول المنشأ تتطلب ببساطة أن يكون 35 في المئة من المحتوى أردني ودون قيود أخرى. وتزايدت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة بنسبة 9.3% من 2012 إلى 2013 تحت اتفاقية التجارة الحرة إلى 1.1 مليار دولار. دخلت معاهدة الاستثمار الثنائية بين الأردن والولايات المتحدة حيز التنفيذ في عام 2003. وتنص الاتفاقية على الحماية المتبادلة للمواطن الأردني والأمريكي واستثمارات الشركات.

في حين أن الولايات المتحدة لا تزال واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للأردن، يحافظ الأردن على العلاقات التجارية النشطة مع الدول المجاورة وعمل بدأب على تعزيز الترتيبات التجارية على الصعيد العالمي. والأردن عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1998. توصلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير كامل لتجارة البضائع في عام 2005 من خلال الإعفاء الكامل من التعرفة الجمركية والرسوم لجميع الدول العربية الأعضاء البالغ عددها 17، مع استثناء التخفيضات التدريجية

في السودان واليمن. كما وقع الأردن أيضا اتفاقيات الأفضليات التجارية واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع مختلف الدول العربية المجاورة، بما فيها مصر وسوريا والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة والجزائر ولبنان والسلطة الفلسطينية والكويت والسودان والبحرين.

ودخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في عام 2002 لإقامة تجارة حرة خلال فترة اثني عشر عاما. وتدعو هذه الاتفاقية إلى حرية حركة رأس المال وكذلك التعاون في مجال التنمية والقضايا السياسية. كما وقع الأردن اتفاقية منطقة التجارة الحرة في عام 2001 مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) وهي (أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا). تسعى هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة بالكامل بحلول عام 2014.

لقد وقع الأردن اتفاقية للتجارة الحرة مع سنغافورة في 2004. بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية الثنائية، تهدف الاتفاقية تهدف الى خلق فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في جميع أنحاء العالم من خلال إمكانية التراكم القطري للمنشأ مع الدول التي أبرمت اتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من الأردن وسنغافورة. وفي ذات العام أنجز الأردن اتفاقية أعادير للتجارة مع مصر، والمغرب، وتونس، ورفع مستوى اتفاقية التجارة مع إسرائيل للاستفادة من تراكم أحكام المحتوى في قواعد المنشأ التجارية لعموم المنطقة الأوربية المتوسطة للاتحاد الأوروبي. ووقع الأردن على اتفاقية التجارة الحرة مع كندا في عام 2009 والذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2012. إن اتفاقية التجارة الحرة مع كندا تزيل جميع التعريفات غير الزراعية ومعظم التعريفات الزراعية. وتم التوقيع على اتفاقية مماثلة مع تركيا أيضا في تشرين الثاني 2009 ودخلت حيز التنفيذ في 1 آذار 2011. كما وقع الأردن مع العراق عددا من مذكرات التفاهم للتعاون الثنائي في مختلف القطاعات مثل التعليم، والصحة، والطاقة، والنقل، والتجارة. وقد أنشأ البلدان منطقة حرة خاصة على الحدود العراقية لتكون بمثابة مركز للصناعة والتجارة بين البلدين.

15. مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي وبرامج تأمين الاستثمار الأخرى

إن الاستثمارات في الأردن مؤهلة للتأمين والتمويل الخاص من مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي (OPIC). ويشترط لجميع المشاريع المؤهلة أن لا تقل الأسهم الأمريكية عن 25 في المئة. على مدى السنوات الأربع الماضية، دعمت مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي استثمارات كبيرة في مشاريع الملكية الخاصة الأردنية وتمويل الرهن العقاري. في كانون الأول 2012، أعلنت مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي عن تمويل مشروع بناء محطة للطاقة الكهربائية باستطاعة 240 ميغا واط في الأردن بقيمة 170 مليون دولار. في عام 2011، وقعت مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي برنامج ضمان القروض تصل إلى 250 مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. وكانت مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي قد مددت سابقا قرضا بقيمة 250 مليون دولار لدعم مشروع مياه الديسي لنقل المياه الى عمان من حوض الديسي في الجنوب والذي تبلغ قيمته 1 مليار دولار.

والأردن عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، وهي وكالة تابعة للبنك الدولي الذي يضمن الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية مثل الحرب الأهلية، والتأميم، والتغيرات السياسية. ويغطي البرنامج الاستثمارات في الأردن بغض النظر عن جنسية المستثمر بالإضافة إلى الاستثمارات الأردنية في الخارج.

16. العمل

يبلغ معدل النمو السكاني حوالي 2.2 في المئة سنوياً، وفقاً لتقدير عام 2012 من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. اعتباراً من نهاية العام 2013 يقدر دائرة الإحصاءات العامة عدد السكان بـ 6.56 مليون. ويقدر عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم تحت سن 30 بما يقرب من 63 في المئة. وتبلغ معدلات معرفة القراءة والكتابة بما يقرب من 96.4 في المئة للرجال و 90.1 في المئة للنساء. يتمتع الأردن عموماً بقوة عاملة ذات تعليم جيد تبلغ حوالي 1.8 مليون نسمة. وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، بلغ متوسط البطالة الرسمية 12.6 في المئة في عام 2013، بانخفاض طفيف عن 12.15 في المئة في المتوسط عام 2012.

من أصل 1.8 مليون شخص من القوة العاملة، هناك ما يقرب من 350 ألف من العمال الأجانب المسجلين. بيد أن المؤشرات غير الرسمية تتكهن بأن العمال الأجانب غير المسجلين تقارب ضعف هذا العدد. باستثناء ما يقرب من 35 ألف ممن يعملون في المناطق الصناعية المؤهلة وعمال النسيج، يعمل معظم العمال الأجانب في مجال البناء والزراعة والخدمات المنزلية. تنظم وزارة العمل ترخيص العامل الأجنبي، ورسوم الترخيص والقطاعات المحظورة، ومسؤولية صاحب العمل. وجنبا إلى جنب مع وزارة الداخلية، فإن وزارة العمل مسؤولة عن الموافقة على توظيف العمال الأجانب المهنيين من جانب الشركات الخاصة. ويسمح لغير المواطنين بموجب القانون بالانضمام إلى النقابات، لكنهم لا يتمتعون بامتياز تشكيل النقابات بأنفسهم أو شغل مناصب قيادية في النقابات القائمة.

تعمل النقابات العمالية في المقام الأول كوسيط بين العمال ووزارة العمل وربما تتخربط في المفاوضات الجماعية نيابة عن العمال. هناك 17 نقابة معترف بها في الأردن، وجميعها أعضاء في الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنية. وتشير التقديرات إلى أن عضوية الاتحاد أقل من 10 في المئة من القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك، هناك 40 جمعية مهنية عاملة في الأردن، بما في ذلك العديد منها ذات العضوية الإلزامية. وفقاً للأرقام الرسمية، نحو 30 في المئة من إجمالي قوة العمل، بما في ذلك العاملين في الحكومة، ينتمون إما إلى نقابة أو جمعية مهنية. لا يشترط القانون على أرباب العمل إدخال خطط التقاعد في حزم التوظيف. ومع ذلك، إذا وافق صاحب العمل على توفير استحقاقات التقاعد وقت التعاقد مع العامل، يتوجب على صاحب العمل الوفاء بهذا الالتزام.

لقد شرعت الحكومة في إصلاح وتعزيز إطار العمل والتفتيش القانوني منذ 2006. وعدلت قانون العمل في عام 2008 لتوسيع نطاق التغطية لتشمل العمال المنزليين، وإضفاء الطابع الرسمي على لجنة شؤون العمل الثلاثية، وزيادة الغرامات على انتهاكات قانون العمل، واستحداث أحكام للتحرش الجنسي. على مدى السنوات القليلة الماضية، وسعت الوزارة جهودها للتحقيق في مزاعم عمالة الأطفال ومراقبة ظروف العمل الخطرة في البلاد. في الماضي، حددت تحريات وزارة العمل المشاكل في بعض مصانع المناطق الصناعية المؤهلة المتعلقة بتأخر دفع الأجور وطول ساعات العمل الإضافية، والاعتداء الجسدي على العمال. وتم إطلاق برنامج العمل الأفضل في

الأردن عام 2008 كمشروع مشترك لمدة خمس سنوات بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية (ILO)، ومؤسسة التمويل الدولية لتحسين معايير وشروط العمل في قطاع الملابس ورفع مستويات الامتثال من خلال التقارير العامة والمساعدة التقنية. وجعلت وزارة العمل البرنامج إلزامي لجميع المصانع والمصانع المتعاقدة من الباطن المصدرة إلى الولايات المتحدة أو إسرائيل اعتباراً من ديسمبر عام 2010.

17. مناطق التجارة الخارجية/ الموائى المجانية

إن لجنة التنمية والمناطق الحرة (DFZC) هي هيئة حكومية مستقلة مسؤولة عن إنشاء وتنظيم ومراقبة مناطق التجارة الحرة والمناطق الصناعية ومناطق التنمية الخمس في الأردن. وتتمثل مهمة لجنة التنمية والمناطق الحرة في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية داخل هذه المناطق. ويقوم المفوضون من لجنة التنمية والمناطق الحرة وفريق الإداري بالإشراف والموافقة المركزية على المسائل ذات الصلة بالاستثمار. ويمكن للجنة التنمية والمناطق الحرة الإسراع في توفير الخدمات الحكومية وتوفير عدد من الحوافز الاستثمارية والضريبية والإعفاءات الجمركية. والمناطق التنموية الخمس هي منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية (KHBTD) في المفرق، ومنطقة معان التنموية، ومنطقة إربد التنموية (IDA)، ومنطقة البحر الميت التنموية، ومنطقة جبل عجلون التنموية.

تعتبر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZ) منطقة اقتصادية مستقلة لا تخضع لسلطة لجنة التنمية والمناطق الحرة. وهي تقدم إعفاءات ضريبية خاصة، وضريبة مسطحة على الدخل قدرها خمسة في المئة، وتسهل التعامل مع الجمارك في ميناء العقبة. في السنوات الأخيرة اجتذبت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مشاريعاً بشكل رئيسي في قطاع الفنادق والتطوير العقاري تبلغ قيمتها أكثر من 8 مليار دولار. تواصل الحكومة تنفيذ مشاريع التنمية التي تهدف إلى جذب التجارة والسياحة من خلال ميناء العقبة. ويشمل مشروع العقبة نيو بورت، الذي بدأ في عام 2010 ويتوقع إنجازه بحلول عام 2015، نقل الميناء الحالي مسافة 20 كيلومتراً إلى الجنوب، وإضافة أربع محطات جديدة، وتوسيع مرسى السفن والخدمات البحرية، والقدرات، بما في ذلك موارد الطاقة مثل الغاز الطبيعي والفسفات والبروبان. في أوائل عام 2014، أعلن الأردن عن لجنة الشراكة الجديدة بين القطاعين العام والخاص والمكلفة بتعزيز المناخ الاستثماري في العقبة.

كجزء من الجهود التي يبذلها الأردن لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مناخها الاستثماري، أنشأت الحكومة مدن صناعية مرسمة جغرافياً، ومناطق حرة ومناطق اقتصادية خاصة.

إن مؤسسة المدن الصناعية شبه الحكومية في الأردن (JIEC) تمتلك حالياً ستة مدن صناعية عامة في إربد والكرك والعقبة وعمان ومعان والموقر. في أوائل عام 2014، أعلن الأردن خطاً لموقع صناعي جديد في محافظة البلقاء للمساعدة في تحقيق هدف الحكومة من إنشاء المواقع الصناعية في كل محافظة أردنية. هناك أيضاً العديد من المجمعات الصناعية التي يديرها القطاع الخاص في الأردن، بما في ذلك المشتى، التجمعات، الضليل، سايير سيتي، القسطل، بوابة الأردن، والحلابات. توفر هذه المجمعات شبكات البنية التحتية الأساسية لمجموعة واسعة من أنشطة الصناعة التحويلية، وتحد من تكاليف المرافق وتوفير الأراضي والمباني للمصانع بكلفة مشجعة. كما يحصل المستثمرون في هذه المجمعات أيضاً على الإعفاءات المختلفة، بما في ذلك إعفاء

لمدة سنتين على الدخل والخدمات الاجتماعية والضرائب، وإعفاءات كاملة من ضرائب البناء والأرض، والإعفاءات أو التخفيضات على معظم رسوم البلديات.

كما يمتلك الأردن مناطق حرة عامة في الزرقاء، سحاب، الكرك، الكرامة، ومطار الملكة علياء والتي يتم تشغيلها وتملكها مؤسسة المنطقة الحرة (FZC) المملوكة من قبل القطاع العام. كما تم تعيين أكثر من 30 منطقة حرة خاصة وتدار من قبل شركات خاصة تحت إشراف مؤسسة المنطقة الحرة. والمناطق الحرة تخرج عن اختصاص الجمارك الأردنية، وتوفر بيئة خالية من الضرائب والرسوم لتخزين البضائع العابرة في الأردن.

يسمح للمستثمرين الأردنيين والأجانب بالاستثمار -مع بعض القيود- في التجارة والخدمات والمشاريع الصناعية في المناطق الحرة. يجب أن تكون المشاريع الصناعية ذات صلة بوحدة من الصناعات التالية:

- الصناعات الجديدة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة.
- الصناعات التي تتطلب المواد الخام المتوفرة محليا و/أو قطع الغيار المصنعة محليا؛
- الصناعات التي تكمل الصناعات المحلية؛
- الصناعات التي تعزز مهارات العمل وتعزيز الدراية التقنية.
- الصناعات التي توفر السلع الاستهلاكية والتي تساهم في تقليل اعتماد السوق على السلع المستوردة.

18. الاستثمار الأجنبي المباشر وإحصاءات الاستثمارات الخارجية

لا يحتفظ الأردن بإحصاءات مفصلة ورسمية للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن التدفقات الإجمالية التي يتتبعها البنك المركزي الأردني تعطي مؤشرا للحجم الكلي. لقد وافقت مؤسسة تشجيع الاستثمار على 464 مشروع بقيمة نحو 2.7 مليار دولار في عام 2013، وهو ما يمثل زيادة 19.5% عن أرقام 2012. وقد ذهبت حوالي 1.1 مليار دولار من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي. يمثل الاستثمار الأجنبي نحو 50 في المئة من جميع الاستثمارات التي وافقت عليها مؤسسة تشجيع الاستثمار في عام 2013.

الاستثمار الأجنبي المباشر

الفترة	(مليون دولار)
2013 (ك2-أيلول)	1,468
2012	1,499
2011	1,473
2010	1,706
2009	2,433
2008	2,833

المصدر: البنك المركزي الأردني

مصادر الاستثمارات الكبيرة في الأردن

كان رأس المال المسجل حسب المالك في نهاية 2013 (مليون دولار) كما يلي:

الجنسية	2013	2012	2011
الأردن	14,104	14,548	14,785
لبنان	1,720	1,032	1,083
الكويت	1,572	1,579	1,625
قطر	1,328	1,247	1,304
السعودية	1,302	1,763	1,852
الولايات المتحدة	1,180	1,744	1,654
ليبيا	732	768	777
البحرين	715	631	535
تابعيات مشتركة عربية	666	1,100	1,045

المصدر: مركز ودائع الأسهم في 31 كانون الأول 2013

19. نقاط الاتصال البريدي للاستفسارات العامة

شيرين العزيمي

أخصائية اقتصادية أولى

بريد إلكتروني: uzaziss@state.gov

هاتف: 962 - 590 6642